

رؤية جديدة لمفهوم التوازن الاقتصادي

عويسي أمين
أستاذ محاضر أ
جامعة سطيف 1
amineaouissi@live.fr

تاريخ القبول: 2019/03/15

تاريخ الاستلام: 2019/01/05

الملخص:

تحدث الأزمات الاقتصادية (من أزمة الكساد العظيم عام 1929 م إلى أزمة "اليونان" عام 2010 م) لعدة أسباب؛ لكن يُجمع أغلب علماء الاقتصاد على أن هذه الأزمات ما هي إلا وليدة اختلالات تحدث في السوق (سواء السوق النقدي-المالي أو السوق الحقيقي). لذا فإن مسألة التوازن الاقتصادي هي مسألة بالغة الأهمية، منه يقدم هذا المقال في جزئه الأول أهم محاولات علماء الاقتصاد رسم صورة "التوازن الاقتصادي". أما في جزئه الثاني، فيقدم طرح جديد لمفهوم: "التوازن الاقتصادي"؛ كما يرى الباحث أنه يمكن أن يسهم في إيجاد حلول لظاهرة الأزمات بصفة خاصة وحفظ التوازن الاقتصادي الذي يضمن التنمية المستدامة بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية:

التوازن الاقتصادي العام، الاختلالات، الأزمات الاقتصادية، عناصر الإنتاج، عناصر النظام الاقتصادي.

Abstract:

Economic crises occur (from the crisis of the Great Depression in 1929 to the crisis "Greece" in 2010) for several reasons, but combines most economists agree that this crisis is only the result of Disequilibrium that occur in the market (whether financial market or the real market). Therefore, the question of the "Economic Equilibrium" is a matter of great importance, from this article, we either give in its first part the most important economists attempts to draw a picture of «economic equilibrium». Where, in Part II, this article provides launch (new concept) for "Economic Equilibrium".

Keywords:

Equilibrium, Economic Equilibrium, Disequilibrium, Economic Crises, Optimal Allocation

تمهيد

تحدث الأزمات الاقتصادية بصفة عامة لعدد من الأسباب، تختلف هذه الأسباب من أزمة إلى أخرى، لكن يجمع معظم علماء الاقتصاد أن هذه الأزمات عبارة عن اختلالات تصيب النظام الاقتصادي نتجت بفعل الصدمات التي يتعرض لها هذا الأخير.

منه نطرح في هذا المقال التساؤل التالي: هل يمكن إيجاد صيغة نظرية أو رياضية لتوازن اقتصادي عام تضمن تقليل حدوث الأزمات أو تخفف من حدتها؟

وكتصور مبدئي للإجابة على هذا التساؤل ندرج الفرضيتين التاليتين:

1- يُمكنُ التتبع التاريخي (retro-prospective) لأهم النظريات التي ناقشت "التوازن الاقتصادي العام" من اقتراح وصياغة نموذج للتوازن الاقتصادي العام.

2- يجب أن يبنى نموذج التوازن الاقتصادي العام المقترح على الموازنة بين مساهمة عناصر الإنتاج وتوزيع العوائد على تلك العناصر حسب المساهمة والأهمية.

لهذا نقدم في هذا المقال مقارنة فلسفية نقترح من خلالها مفهوم جديد لـ: "التوازن العام للنظام الاقتصادي" أين هذا النموذج المقترح يتميز بقدرته على حفظ التوازن مهما تعددت واختلفت الصدمات التي يتعرض لها النظام الاقتصادي.

أولاً: نظرة إلى تاريخ التوازن الاقتصادي

1- الجدول الاقتصادي لكيناي (عام 1758 م):

اهتم "فرنسوا كيناي"¹، بالمزارع الكبيرة المدارة من طرف "المقاولين Entrepreneur" وأعطاهم الأفضلية على حساب مثيلتها الصغيرة والتي لا تدار بواسطة مقاولين.

«وأكد على أن المجتمع مناظر لجسم الكائن الحي، كما أن دورة الثروة والسلع في الاقتصاد هي مثل دورة الدم في الجسم، كلاهما يتشكل من النظام الطبيعي وكلاهما يمكن إدراكه من خلال التحليل الفكري»².

أسس "كيناي" ما يعرف بـ: "الجدول الاقتصادي لـ: كيناي Tableau Economique" كأداة في يد الملك تمكنه من أخذ فكرة على سيرورة النشاط الاقتصادي وآلية صحيحة لاتخاذ القرار وذلك (عام 1758 م)

ثم عدله (عام 1766 م).

يصف الجدول الاقتصادي لـ: "كيناي": تدفق السلع والتقود في شكل دائري بصورة مثالية في اقتصاد تنافسي حر. وبذلك كان "كيناي" من الأوائل المؤسسين لما يعرف الآن بـ: "الاقتصاد الكلي". أطلق "كيناي" على الإنتاج غير الزراعي مصطلح "العقيم".

2- توازن "كورنوت" (عام 1838 م):

يفترض "كورنوت"³ وجود مؤسستين (A, B) في السوق، تنتجان منتوجا متجانسا، كل واحدة تعتقد أنها الوحيدة في السوق، الكمية المطلوبة معلومة-محددة-. إذا عرضت المؤسسة A كمية A ، رد فعل المؤسسة B أنها تعرض الكمية B ، وكرد فعل للمؤسسة A على المؤسسة B ، فإنها تقلص من الكمية المعروضة إلى A والتي تكون أقل من A ومنه المؤسسة B تتبع نفس الأسلوب وترد بكمية أكبر نسبيا من B والتي هي B ، وهكذا حتى يصل إلى نقطة التوازن للكمية المعروضة من كل طرف، والتي تضمن ربحا مقبولا للمؤسستين⁴.

3- نموذج التوازن الاقتصادي العام لـ: "ليون فالراس" (عام 1874 م):

يرى "فالراس"⁵ أن أي خلل يحدث في السوق الواحدة (زيادة سعر سلعة معينة) ينتقل وبشكل آلي إلى جميع الأسواق، ولما يعود التوازن في بعض الأسواق الأخرى فإنه يعود إلى جميع الأسواق، ويعود بعد ذلك التوازن إلى السوق الأولى (التي ارتفع فيها سعر السلعة أول مرة)، وهو باختصار فحوى مفهوم التوازن العام لـ: "ليون فالراس"⁶.

نشير إلى أن التوازن الاقتصادي العام لـ: "فالراس" في الأسواق (n) مبرهن رياضيا كالتالي:

إذا كان $(n-1)$ أسواق هي في وضعية توازن إذن السوق $(n-ième)$ هو أيضا في وضع التوازن. ومنه نستنتج أنه توجد $(n-ième)$ معادلة غير ضرورية $(super-flue)$ ⁷.

4- النموذج "الماركسي" للاستقرار الاقتصادي (عام 1875 م):

يرى ماركس أن الصراع الاقتصادي بين طبقات المجتمع الواحد هو المفسر الرئيسي للتاريخ، وسبب هذا الصراع هو التناقض الموجود بين أسلوب الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

ففي حين يعود أسلوب الإنتاج إلى ملكية وسائل الإنتاج، فإن علاقات الإنتاج تعود إلى طريقة توزيع عوامل

الإنتاج؛ والتقسيم الطبقي الرئيسي عند "ماركس" هو: "طبقة تملك" و"طبقة لا تملك".

5- نموذج المدخلات والمخرجات لـ: "ويسلي لينتوف" (عام 1941 م):

بنى " لينتوف"⁸ نموذج "المدخلات والمخرجات" (عام 1941 م)؛ والذي يطلق عليه أيضا نموذج "المستخدم المنتج"⁹.

معتمدا على " جدول كيناي" المذكور سابقا، إضافة إلى نظرية "التوازن العام" لـ: "ليون فالراس"؛ في الأخير لم يستثني تحليل ماركس أيضا فقد أخذه بعين الاعتبار.

إذن يمكن القول أن نموذج "المدخلات والمخرجات" لـ: "لينتوف" هو نموذج شامل لما جاء من قبله، إضافة إلى أنه استطاع أن يستخدم المدخلات والمخرجات لـ: (46) قطاع اقتصادي في أول ظهور له (عام 1966 م) في مجلة الاقتصاد والاحصاء¹⁰؛ وهو ما مكنه من تقديم رؤية شاملة أو وصف شامل للاقتصاد الأمريكي آنذاك.

6 - نموذج IS-LM:

نموذج حل هندسي وصفي، يصف التوازن في حالة عدم التشغيل التام؛ أنشئ من طرف كل من "هانسن" و"هيكس" وذلك لشرح "النظرية الكينزية".

IS: تمثل شروط التوازن في سوق الانتاج: الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة (i) أما الدخل الوطني (Y) فهو دالة متزايدة بالنسبة للاستثمار.

LM: تمثل شروط التوازن في السوق النقدي، العرض النقدي متغير خارجي، الطلب النقدي مرتبط بكل من معدل الفائدة (i) والدخل (Y).

تقاطع IS-LM يسمح بتحديد وبطريقة متكاملة التوازن الاقتصادي العام، أو التوازن المزودج للأسواق.

تم توسيع وتطوير هذا النموذج من طرف "مندل" "Mundell" ثم "فليمنج" "Fleming" ليصبح (IS-LM-BO)، وهو التوازن في اقتصاد مفتوح (العالم الخارجي - التجارة الخارجية-)، أين يأخذ بعين الاعتبار، تدفقات رؤوس أموال، الميزان التجاري وسعر الصرف¹¹...

7- التوازن العام الحسابي (Model d'équilibre générale calculable-)

(MEGC):

يمثل التطبيق العددي لنموذج التوازن العام التنافسي المطروح من طرف "ليون فالراس"، وهو الأساس النظري لتحليل آثار السياسات الاقتصادية العالمية الجهوية (برتوكول كيوتو) وكذا القطاعية، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاعل البيئي الديناميكي ((Interaction Dynamique Ou Rétroaction والذي من الممكن أن ينشئ تغييرا خارجيا على متغير أو أكثر من متغيرات النموذج¹².

وبناء على ما سبق نستخلص مايلي:

نتيجة 01: نستنتج من خلال عرض هذا العدد من المفاهيم المتعلقة بالتوازن العام للاقتصاد، أن مفهوم التوازن ليس مفهوما ثابتا، بل متغيرا؛ يختلف من عصر إلى عصر ومن ظرف إلى ظرف، ويمكن حصر أهم العوامل التي تؤدي إلى تغير المفهوم فيما يلي:

- الظروف الاقتصادية السائدة؛

- الفكر الاقتصادي السائد؛

- آثار النظام الاقتصادي المتبنى على المجتمع؛

- وجهة نظر المفكر الذي وضع هذا المفهوم.

مع العلم أن هذا التعدد ليس قصورا في علم الاقتصاد أو إخفاقا من المنظرين، بل يدخل في صلب علم الاقتصاد، الذي هو علما متجددا وواسع المفاهيم؛ هذا الأمر الذي يجعل علم الاقتصاد علما خصبا للبحث والتطوير.

نتيجة 02: هناك نوعين من التوازنات الموجودة:

أ- التي تعبر عن حالة الاقتصاد في لحظة معينة (مثل: تقاطع منحنى الطلب والعرض).

ب- التوازن كهدف يراد الوصول إليه باتخاذ تدابير وسياسات اقتصادية معينة (الضبط Régulation).

نتيجة 03: "كورنوت" ناقش التوازن الاقتصادي من منظور مؤسسي فركز على الاحتكار واحتكار القلة؛ "فالراس" ناقش قضية التوازن الجزئي (السوق الواحدة) وكيف يقود إلى التوازن العام (في جميع الأسواق)؛ كيناي قدم وصف لعمل النظام الاقتصادي في شكله القطاعي مبرزا دور القطاع الزراعي كمحور للنشاط الاقتصادي؛ "ماركس" ركز على بنية رأس المال وأول من أدخل الجانب الاجتماعي في التوازن الاقتصادي من خلال مناقشته لـ: (الأجر، فائض القيمة والتقسيم الطبقي- البروليتاريا-)؛ "لينتوف" هو الآخر حاول أن يقدم حوصلة لجميع المحاولات السابقة من خلال جدولته المصنوفي "للمدخلات والمخرجات" الذي يصف التشابك الموجود بين قطاعات الاقتصاد الواحد مع إبراز دور "القطاع الوسيط" في عملية الانتاج؛ وصولا إلى

"الرؤية الكينزية" والتي جاءت من خلال منحنيات (IS-LM-BO) المقدمة من طرف كل من "هانسن وفلمينج"؛ أخيرا نموذج التوازن العام الحسابي (MEGC) الذي يركز أساسا على نموذج "لينتوف". كل هذا يقودنا إلى محاولة تقديم مفهوم جديد مبني على أساس "النسب" وهذه النسب تشبه تلك التي تصف الحالة الاقتصادية للمؤسسة لكن على المستوى الكلي (مثلا: نسبة النقدية في المؤسسة = السيولة\الخصوم، وهي تعطي فكرة عن النقدية في المؤسسة)، النسب تعطي فكرة أفضل من الأرقام المطلقة والمعادلات في بعض الأحيان. ف: "ماركس" عبر عن فائض القيمة بنسبة تعطي فكرة أوضح من جدول "لينتوف" الذي يعتبر أكثر كفاءة لوصف الاقتصاد، لكن درجة تعقيده تصعب استيعاب "مفهوم التوازن" والبحث عنه. كما أن فكرة النسب ليست بالجديدة فالكثير من المفكرين استعملها بطريقة عفوية دون التفكير في أهمية هذه الطريقة لوصف التوازن بطريقة بسيطة ودقيقة، وما أضفناه نحن هو محاولة جمع جملة من النسب في نموذج واحد (يصف الاقتصاد ككل).

حتى انه يتم استعمال النسب في تحليل البورصات (مؤشر ماركسون، تويند...) والمؤشرات الكلية (معدل التضخم، معدل البطالة...) أما النموذج المعتمد هنا فهو يدخل نسب جديدة يرى الباحث أنها مهمة في تحديد التوازن الاقتصادي كما يريد ضبطها في نموذج واحد.

ثانيا: الطرح الجديد

إن الازمات الاقتصادية هي بمثابة صدمات أو هزات تهمز النظام الاقتصادي ولتفادي آثار هذه الصدمات والهزات فإنه يجب تجهيز النظام الاقتصادي "بجهاز ماص للصدمات" وقدمناه نحن في شكل نسب (كما سيأتي بيانه).

المعنى: أكد "ماركس" في تحليله للعمل وفائض القيمة على نسبتين أساسيتين هما (c/v) و (s/v) ، لكن ما يهمنا هو النسبة التي عبر عنها بـ: "معدل الاستغلال" (أو فائض القيمة)، كما وجدنا في كتاب "الاقتصاد" لـ: "بول سمويلسون"¹³ أن هذه النسبة تكون في الشكل $(1/4 \text{ لرأس المال، } 3/4 \text{ للعمال})$ ¹⁴ "فرنسوا كيناي" ركز على قطاعية "الإنتاج" مع وجود قطاع رئيسي هو "الزراعة" "لينتوف" أكد على تعدد القطاعات مركزا على "الصناعة" (القطاع المتداخل والنهائي) في علاقة إنتاج بحتة، "فالرأس" ركز على "التوازنات الجزئية" للوصول إلى "التوازن العام"؛ "جون ناش" باريتو "كالدور وهيكس" "كينيث أروو"؛ كلهم قدموا نظريات للبرهنة على وجود التوازن؛ فهي نماذج تبحث عن "التوازن" الذي يكون في شكل

"جهاز ماص للصدمات" عن طريق حفظ النسب.

لمناقشة قضية التوازن الاقتصادي، يجب أن نمر على صلب المشكلة الاقتصادية موضوع علم الاقتصاد؛ «تلبية أكبر قدر من الحاجات في ظل الموارد المتاحة الناضبة، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة». إذن ننتقل من تعبئة الموارد وتوجيهها في المجتمع والتي تساهم بجزء كبير في حل المشكلة وإيجاد التوازن في طرف "الإنتاج"، ثم ننتقل إلى الطرف الثاني وهو "توزيع" عوائد استغلال هذه الموارد على مجموع الأفراد الاقتصاديين في المجتمع (ذلك التوزيع الذي يضمن التوازن)؛ مستعملين في ذلك خصائص التحليل الاقتصادي العمومي إضافة إلى خصائص التحليل الاقتصادي الصناعي، فالاقتصاد العمومي يعطينا المدخل وفكرة واضحة عن العلاقة بين الأفراد الاقتصاديين، ثم يأتي الاقتصاد الصناعي ليحلل تلك العلاقة ويوضح آلية توزيع الموارد في المجتمع وكذا العوائد؛ ويشارك الاثنان في أحدهما ينطلقا من تحليلهما الجزئي للوصول إلى أهداف اقتصادية كلية؛ فمثلا نبدأ بتحليل أسواق عناصر الإنتاج على المستوى الجزئي، ثم نصل بعد ذلك إلى تكوين نظرة كلية متعلقة بتوزيع موارد المجتمع.

1- معدل التوازن الاقتصادي المبسط:

في البداية يجب التركيز على عناصر النظام الاقتصادي وكفاءتها دون الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة النظام الذي تنتمي إليه؛ فكفاءة النظام مرتبطة بكفاءة عناصره وليس بالنظام في حد ذاته، ولعل توجه اقتصاديات العالم نحو تطبيق هذا الفكرة حتى وإن لم تقرر بذلك أكبر دليل على هذا الطرح، فلم يعد يخفى على أحد أن معظم الدول وخصوصا الداعمة للرأسمالية تتبنى الكثير من السياسات التي كانت حكر على النظام الاقتصادي الاشتراكي خاصة ما تعلق بدور الدولة في الاقتصاد.

ثم نقوم باختيار ثلاث أفراد اقتصاديين من مجموع الأفراد الاقتصاديين في المجتمع (تعتبر: الدولة، الرأسمالي، والأجراء؛ أهم الأفراد الاقتصاديين في المجتمع¹⁵ مع العلم أنه هناك عدد أكبر (نقصد: إضافة للثلاثة المذكورين نجد: المنظمات النقابية، الجمعيات البيئية، الأحزاب السياسية الاجتماعية-الديموقراطية، الباحثين، المسؤولين الجهويين...).

إذن الحل هو "مجموعة من النسب" (مركبة في نموذج واحد) التي تضمن التعبئة المثلى لعناصر الانتاج؛ وفي نفس الوقت تضمن التوزيع الأمثل لعوائد عناصر الانتاج.

نأخذ من أي نظام اقتصادي المتغيرات التالية:

: حجم العمل.

: حجم رأس المال.

: حجم تدخل الدولة (ضرائب وإعانات).

وضعية التوازن في النظام الاقتصادي: (Economic Equilibrium Status – EES)

من التحليل الحدي لعناصر الإنتاج (المدرسة الحدية) نصل إلى:

$$W(w) = \frac{R_w}{w} \dots (02)$$

هذا النموذج المبسط يمثل وضعية التوازن في النظام الاقتصادي (EES).

حيث R يمثل عائد العمل (الأجور).

المعادلة رقم 02 تمثل نسبة عائد العمل (الأجور) على إجمالي العمل.

حيث R يمثل عائد رأس المال.

المعادلة رقم 03 تمثل نسبة عائد رأس المال ($Dividendes$) على إجمالي رأس المال (المستثمر).

حيث يمثل عائد تدخل الدولة.

المعادلة رقم 04 تمثل نسبة عائد تدخل الدولة على إجمالي حجم تدخل الدولة.

ملاحظة 01: تتوزع العناصر وعائداتها على جميع الأفراد الاقتصاديين (الدولة، المؤسسة، الأسر).

للوصول إلى وضعية "التوازن الاقتصادي المثلى" (EES) التي تحقق التنمية (development)، يجب

دراسة العلاقة بين هذا النموذج ومعدل النمو الاقتصادي ($Growth Rate$) عبر الزمن، واختيار التوليفة

(EES) المثلى، ثم تحديد النسب فيما بعد.

Time	EES	R-GDP
	Economic Equilibrium Status	Rate of change of Gross domestic product

DP : معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الفترة.

$MOD : R_{-} PD$: أكبر قيمة لـ $R_{-} DP$ مسجلة في الزمن ().

المعادلة رقم 06 تُقرأ كالتالي:

وضعية التوازن الاقتصادي المثلى EES تساوي وضعية التوازن EES المحسوبة في الفترة () التي تحقق أعلى

معدل أو قيمة لإجمالي الناتج المحلي $MOD : R_{-} PD$.

مثال: بيانات معدل النمو لكل من اليابان و"الو.م.أ":

Period	1900-1920	1920-1940	1940-1960	1960-1980	1980-2000
R-GDP _{japan}					
R-GDP _{usa}					

لا ينتهي التحليل عند هذا الحد؛ لأنه لو كان كذلك فيكفينا $MOD : R_ PD$ لتحديد التوازن؛ إذن في هذه المرحلة نكون قد حددنا توازنا يحقق التنمية الاقتصادية بمفهومها الضيق، لا "التنمية المستدامة".
«أي إنتاج اجتماعي يتطلب نسبة معينة أو تناسب .على أن "ضرورة توزيع العمل الاجتماعي بنسب محددة؛ وهو الأمر الذي لا يمكن القيام به بعيدا عن شكل معين من أشكال الإنتاج الاجتماعي، حيث في الغالب يمكن أن نغير نمط المظهر فقط"، قال ماركس: ... "وهذا بديهي"»¹⁶.

للوصول إلى التوازن الذي يحقق لنا التنمية المستدامة يجب أن نأخذ معايير أخرى؛ لذا يمكن أن نضيف:
✓ لضمان الجانب الاجتماعي: نأخذ متوسط الدخل الفردي؛ كمؤشر يعبر عن الرفاه الذي يضمن الرفاه الاجتماعي ويمنع أي صراع (لذا يمكن أن نظيف: حجم الاستهلاك، حجم الادخار... مستوى ونوعية المعيشة).

✓ لضمان الجانب البيئي: نضع نوع من الضرائب التي تساهم في حفظ البيئة (رسم "توبين" TAX $Tobin$ ل: "جيمس توبين").

نكتفي مبدئيا لذي المؤشرين لتهديب "التنمية الاقتصادية" وتقريبها ل: "التنمية المستدامة"؛ فالمهم أن نبحث عن كفاءة النظام الاقتصادي، عن طريق مقارنة بين حقبة التاريخ المختلفة لتحديد أفضل مرحلة ثم تحسب النسب ثم نحاول التغيير في المتغيرات المحركة للوصول إلى الوضع المثالي.
بنفس الطريقة وبإدخال الشرطين السابقين يمكن أن يصبح الجدول كالتالي:

Period	-1970 1975	-1975 1980	1980- 1985	1985- 1990	1990- 1995	1995- 2000
$R-GDP_{japan}$						
$Personal Income_{japan}$						
$Tax_{japan} (o)$						
		EES		EES		EES

مثلا: الفترة [1995-2000 م] التي سجلت أعلى معدل نمو في إجمالي الدخل القومي (EES)؛ في الفترة [1980-1995 م] نجد (EES) أين يمثل الفترة التي حقق فيها الدخل الفردي أعلى معدلات؛ أما الفترة [1990-1985 م] نجد (EES) يمثل الفترة التي حققت أعلى معدل نمو في كل من الدخل الفردي وإجمالي الدخل القومي نسبيا؛ وما تبقى هو البحث عن الفترة التي تم فيها تحقيق أعلى معدلات نمو لكل من (الدخل القومي، الدخل الفردي، الضريبة على البيئة...).

فتتغير المعادلة رقم 06 إلى ما يلي:

أين يتم تحديدها من خلال اختيار عمود الفترة (*projection*) التي استوفت الشروط الثلاثة. يمكن تحديد الفترة بدقة حسب زيادة عدد الشروط التي نرى أنها شروط لـ: "تنمية مستدامة شاملة".

ملاحظات:

- نشير إلى أن اختيار رأس المال مقابل كل من الاجر والربح والضريبة -رغم أنها عوائد الإنتاج- أما رأس المال فهو من عناصر الإنتاج يأتي لسببين:
✓ أن رأس المال أهم عناصر الإنتاج حسب الفكر الرأسمالي؛
✓ ما يصدق على رأس المال يصدق على العمل والارض (بغض النظر عن الفكر أكان رأسمالي أو اشتراكي).
نبدأ التحليل مع رأس المال ثم نعمم النتيجة لبقية العناصر (العمل، الارض، التنظيم، التكنولوجيا)، ونرتب العناصر مجتهدين على حسب القيمة المضافة لكل عنصر.
- هذا التحليل يستند على التحليل الحدي من ناحية التفكير وطريقة التطبيق؛ لكن يختلف من حيث الهدف، فالإنتاج يتم على المستوى الجزئي كما أن الهدف على المستوى الجزئي أيضا؛ أما تحليلنا المقدم فهو في ظاهره جزئي لكن يستعمل المؤشرات الكلية ويهدف إلى نتائج كلية.

3- النموذج التام للتوازن الاقتصادي العام:

انطلاقا من النموذج المبسط، نوسع عملية التحليل ونفصل العناصر عن عوائدها، ندرس مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج في تركيبة الإنتاج؛ ثم نصيب كل عنصر من العوائد؛ في الأخير العلاقة بين نصيب كل عنصر من العوائد بالنسبة لمساهمته في عملية الإنتاج.
منه لدينا:

عناصر الإنتاج:

M : حجم رأس المال النقدي

: حجم العمل

: حجم الارض (الموارد الطبيعية)

O : حجم التنظيم

: صافي تدخل الدولة (السلع والخدمات العامة، الضرائب والرسوم، الاعانات).

ic : حجم التكنولوجيا

: إجمالي رأس المال أو إجمالي القيمة المضافة (الإنتاج: ic)
العوائد:

: الفائدة

: إجمالي الأجور

: الربح R

RD : العائد من التنظيم (أرباح موزعة $dividendes$)

R : العائد من تدخل الدولة.

ic R : عائد التكنولوجيا.

P : إجمالي عوائد عناصر الإنتاج ic R RD R P
حيث:

EES

EES

EES : التوازن بالنسبة لعناصر الإنتاج.

EES : التوازن بالنسبة لعوائد عناصر الإنتاج.

ومنه التوازن العام يكون:

EES

التوازن العام هو: نسبة تعظيم عوائد عناصر الإنتاج إلى عناصر الإنتاج.
ومنه نضع:

مساهمة عناصر الإنتاج في رأس المال (الإنتاج)	نصيب عناصر الإنتاج من إجمالي العوائد

 EE

تأثيره في الاقتصاد وهي الطريقة النموذجية.

وهنا نجسد طرح "الرأس للتوازن العام، و إذا نكون قد استعملنا عددا لبأس به من النظريات لبرهنة هذا الطرح.

ملاحظة عامة: هنا هذا "النموذج" (أو الدالة أو المعادلة) هو أولا يمثل النظرية الاقتصادية حتى يومنا هذا كما أنه صالح بالنسبة للدول في طريق النمو خاصة "الجزائر" التي تعاني من عدم الكفاءة في النظام الاقتصادي "الهلجين" وما ترتب عنه من انعدام العدالة الاجتماعية والصراع الطبقي.

أما النموذج النهائي فيأتي بعد دراسة الواقع للدول المتطورة (USA, EUROP, JAPAN).

ملاحظة: يجب أن نفرق بين هذا النموذج والنسب المدروسة في الاقتصاد الجزئي لكل من التكاليف الحدية والمنفعة الحدية؛ رغم التشابه في التركيب.

الطريقة الثانية:

هي استعمال "نظرية الألعاب"؛ والبحث عن "توازن ناش" ولا ننسى استعمال البيانات الموجودة في أرض الواقع (إجمالي الدخل القومي، متوسط الدخل الفردي، الضريبة على البيئية...) لتحديد الفترة التي تمثل الحل الواقعي لهذا النموذج والذي يمكن من حساب النسب.

تحويل هذه المشكلة إلى لعبة ذات طبيعة ملحقة ثم نبحث على التوازنات الجزئية في كل عقدة للوصول إلى التوازن العام.

تمثيل التوازن عن طريق لعبة:

من خلال الطرح الثاني يمكننا أن نمثل التوازن عن طريق لعبة (حسب نظرية الألعاب) كما يلي:

أ- أساسيات اللعبة:

✓ اللاعبين: هم مجموع الأفراد الاقتصاديين الثلاثة (المؤسسة، الأسر، الدولة).

✓ الملعب: الاقتصاد المحلي (أو الوطني).

✓ قوانين اللعبة: القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي والمحددة في العقد الاجتماعي بين الأفراد الاقتصاديين.

✓ هدف اللعبة: إيجاد التوازن: الذي يمثل: التوازن الاقتصادي.

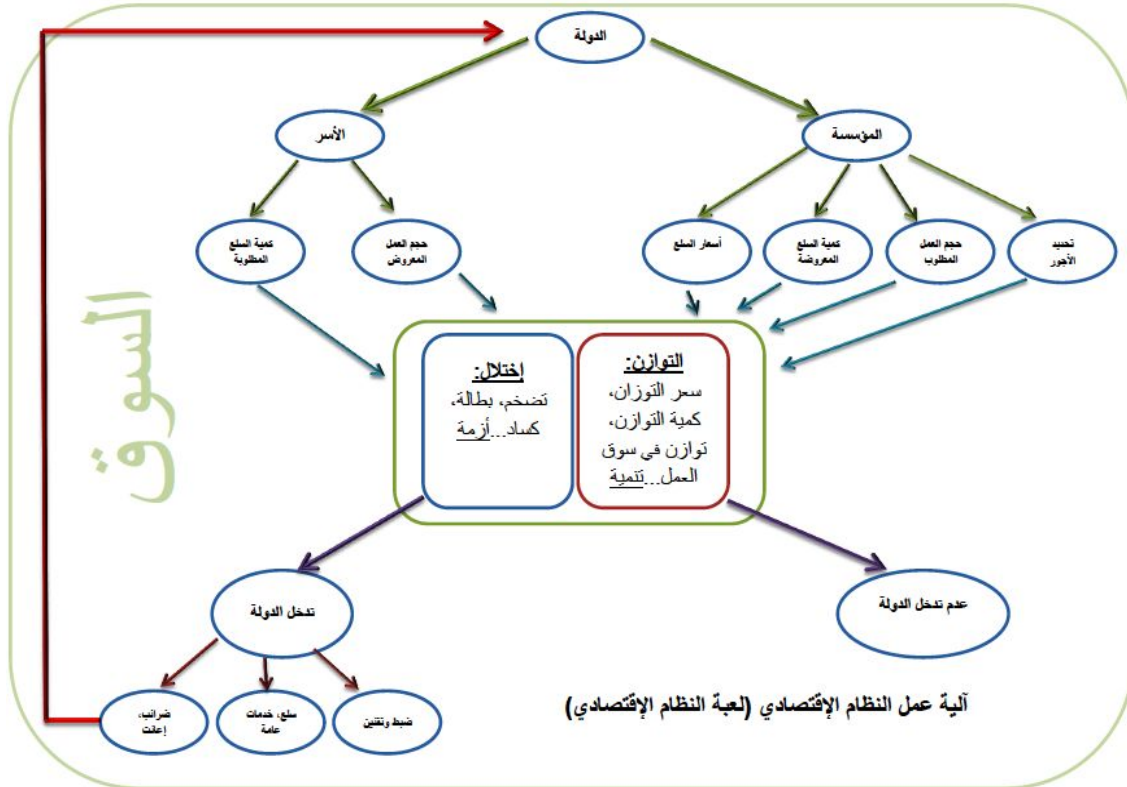
ب- تمثيل المغام:

يتواجد الأفراد الاقتصاديين الثلاثة في قلب اللعبة أين كل فرد يسعى لتعظيم مغامته؛ والملاحظ أن لكل فرد نوع

خاص من المغام والتي بدورها ستقود طريقة تفكيره وسلوكه اتجاه اللعبة واتجاه باقي الأفراد؛ كما يلي:

- 1- المؤسسة: تسعى المؤسسة لتعظيم الربح عن طريق تعظيم إنتاجها.
 - 2- الأسر: تسعى الأسر إلى تعظيم إشباعها من السلع والخدمات؛ وإلى زيادة رفاهيتها في ظل قيد الميزانية.
 - 3- الدولة: تسعى لضبط العلاقة بين "المؤسسة" و"الأسر" وحفظ حقوق كل منهما (حماية قانون اللعبة)؛ كما أنها تسعى لتعظيم منافع الأفراد الذين يمثلون الدولة (زيادة سلطتهم في المجتمع، تحقيق عائدات تميزهم عن باقي الأفراد...).
- ج- تمثيل القرارات التي يمكن أن تتخذ:
- ✓ المؤسسة: (تحديد أجور العمال؛ تحديد حجم العمل المطلوب؛ تحديد أسعار السلع والخدمات؛ تحديد الكمية المعروضة من السلع والخدمات).
- ✓ الأسر: (تحديد حجم العمل المعروض؛ تحديد الكمية المطلوبة من السلع والخدمات).
- ✓ الدولة: (تحديد الضريبة التي يدفعها باقي الأفراد؛ تصحيح الاختلالات في التوازن (حالة فشل السوق)؛ تطبيق قوانين اللعبة (قوانين النشاط الاقتصادي)).
- ومنه يكون لدينا التمثيل البياني للعبة بالشكل التالي:

الشكل رقم 1: لعبة النظام العالمي



المصدر: من اقتراح الباحث

يتضح لنا تعقيد هذه العملية ومنه تصبح عملية تحديد التوازن صعبة لذا نحن في حاجة لتحديد "التوازنات الجزئية ثم التوازن الإجمالي" مقاربة فالراس، والهدف الأسمى هو الوصول إلى توازن "ناش" أين الجميع "يربح"؛ لضمان عدم حدوث أزمة.

3- تفصيلات النموذج:

3-1- العلاقة بين الاجر والربح في معادلة التوازن الاقتصادي (—):

يقول "بول كروغمان" إن هناك عددا من الوظائف المطلوبة عالميا، وهي محدودة، عرض الموارد الاقتصادية هو أيضا يكون محدودا. "سان سيمون" يقول أيضا أن حجم العمل المطلوب محدودا، وأن عرض العمل البشري ينافس عرض عمل الآلة، فالتكنولوجيا تقلص الوظائف...

إذن التوازن يجب أن يكون في ظل هذه الحدود (رياضيا: في شكل دالة كثيرة الحدود) وليس التشغيل الكامل؛ ومنه فالحدود هي تلك "النسب". مثلا: قضية العمل-التكنولوجيا (الآلات)، فيجب على صاحب المؤسسة أن يرسم حدود توظيفه للموارد البشرية (الطلب على العمل) ويوازنه مع ما يملك من آلات، فقد يبالغ في توظيف التكنولوجيا على حساب الموارد البشرية، بغية تعظيم أرباحه، لكن من سيطلب إنتاجه عندما تكون نسبة البطالة كبيرة (رغم أن هذا المثال افتراضي والواقع لا يكون هكذا، فلا يوجد منتج واحد ومجموعة واحدة من المستهلكين-لكن رغم ذلك سيكون فيه اختلال ولو نسبي بين العرض والطلب)؟ هنا يحدث الكساد (مثل عام 1929 م)، الحل ليس أنه لا يستعمل التكنولوجيا أو يقلل من استخدامها، بل هو الموازنة بين (الربح، العمل، التكنولوجيا، الطلب على المنتج).

وفي القضية طرحين مهمين هما:

الطرح الأول: العمل عنصر مهم من عناصر الإنتاج:

أصل الأزمة المالية لعام (2008 م) هو أزمة انخفاض في الطلب على العقار (سلعة رائجة إلى أن جاءت الأزمة) ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف القرض (الائتمان) وتبعاته؛ الأزمة الآسيوية لعام (1997 م) نفس الشيء حدث في "اليابان"، وأزمة الكساد لعام (1929 م) هي تجسيد لهذه النظرية حيث فيه عرض ولا يوجد طلب.

اقترب "جنيرال موتورز للسيارات" من حالة الإفلاس (في يوم الاثنين 01 جوان 2009) يعود إلى انخفاض الطلب على منتوجاتها، رغم امتلاكها للتكنولوجيا التي من شأنها خفض التكلفة، فإن هذا الأمر لم يشفع لها في ذلك، لأن تلك التكنولوجيا لم تستطع خلق الطلب على منتوجها (في ظل وجود ظروف اجتماعية قاهرة بسبب الأزمة: تدني الأجور، مع معدل بطالة مرتفع) ويضمن وجود ربح.

مسلمة: «يرفع الاستهلاك المتزايد في الكمية المطلوبة من السلع والخدمات، الأمر الذي يحفز

المنتجين (الرأسماليين) على زيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات بهدف تعظيم أرباحهم». «العرض يخلق الطلب عليه» طرح "كلاسيكي" مفاده أن العرض محدود والطلب مفتوح، يقول "كينز" إن الطلب هو الآخر محدود (قيد الميزانية-الطلب الفعال) إذن التوازن يقع في ظل هذه الحدود. الطرح "الكينزي" صحيح فيما يخص الطلب الفعال لكن ليس كافي؛ فيجب توسيعه لجميع المجالات وتوظيفه في إيجاد التوازن الاقتصادي (وهو صلب المشكلة الاقتصادية). لكن الشيء الأكثر أهمية في هذا الأمر هو كيفية زيادة حجم الاستهلاك (الكمية المطلوبة من السلع والخدمات)؟

من البديهي أن نعلم أن للمستهلك كمية مطلوبة من السلع والخدمات تحدد حسب سلم تفضيلاته، لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن الكمية تحدد تحت قيد الميزانية (أو الدخل) المعبر عنه بـ: "الأجر" عند "اليد العاملة" والتي تمثل الفئة المستهدفة من طرف "المنتجين" (الرأسماليين).

يتضح لنا أن ملامح العلاقة بدأت ترسم بين "ربح" المنتجين (الرأسماليين) و"أجر" العمال (الدخول). الفكرة الأساسية هنا: أنه على الرأسمالي الذي يوظف مجموعة من "العمال الأجراء" أن يراعي أمرين عندما يريد تحديد "أجر" كل عامل، كالتالي:

✓ حجم العمل المنجز من طرف العامل (المقدر بساعات عمل).

✓ حجم الأرباح المحققة.

أ- حجم العمل المنجز من طرف العامل (المقدر بساعات عمل): هنا ينظر الرأسمالي إلى العامل والعمل نظرة واحدة، وهي أن "العامل" أو "العمل" ما هما إلا "قوى عمل" تدخل ضمن "قوى" أو "عوامل الإنتاج"؛ فلا يختلف العامل عن الآلة أو المعدات المستعملة في الإنتاج.

ب- حجم الأرباح المحققة: هنا تتغير نظرة الرأسمالي لـ: "العامل"، كما أننا لا نستطيع أن نضع "العامل" و"العمل" في نفس الخانة؛ لأن الرأسمالي سينظر لـ: "العامل" على أنه "مستهلك"، ومن مصلحة "الرأسمالي" أن يزيد الإنتاج من خلا زيادة استهلاك العامل؛ لأن ذلك سيعظم من أرباحه (المسلمة (01)) ذلك تجنبا لأي أزمة قد تنتج جراء الفجوة بين "العرض والطلب" (أزمة الكساد العظيم لعام 1929 م). هنا يضطر "الرأسمالي" على أن يراعي النسبة (/) أي حجم الأجور على حجم الأرباح.

الطرح الثاني: العمل ليس عنصرا مهما:

«أما الآن فسوف نأخذ في الاعتبار نظرية الأجور والعمالة والتي يطلق عليها اسم "جرة الارملة" (وهو في الأصل اسم حكاية شعبية)، ربما تعتقد أن ارتفاع الأجور سوف يؤدي إلى قلة الطلب على العمالة؛ ولكن "الآراء الكينزية" ترى أن إعادة توزيع الدخل من الأرباح إلى الأجور سوف يؤدي إلى ارتفاع

الطلب على الاستهلاك، وذلك لأن العمال يدخرون أقل من الرأسماليين (في الحقيقة ذلك لا يحدث) لكن تلك قصة أخرى). وبالتالي يزداد معدل الإنتاج والعمالة»¹⁹.

نجد في الواقع بعض الأمثلة التي توافق هذا الطرح؛ نفترض وجود مؤسسة عائلية تستخدم التكنولوجيا كعنصر رئيسي في عملية الإنتاج.

إذن المؤسسة لا تحتاج إلى عمال (أفراد العائلة المالكة يستطيعون أن يعملوا في المواقع القليلة التي تحتاج اليد العاملة)؛ كما أن التكنولوجيا المستخدمة تحتاج عددا قليلا جدا من اليد العاملة.

هذه الحالة توافق تقريبا طرح "سيسموندي" صاحب فكرة: "تحديد سرعة التطور التكنولوجي"؛ رغم أننا لا نوافق على هذه الفكرة من حيث النتيجة لكن يجب أن نعترف أنها صحيحة من حيث الطرح؛ كما لا ننسى فكرة "بول كروغمان" الذي أكد أن "الإنتاجية" تساهم في تقليص حجم الوظائف المطلوبة، أين "الإنتاجية" تزيد عن طريق استخدام التكنولوجيا.

- كيف يتم تحديد التوازن في هذه الحالة؟

هناك فرضيتين:

ف01: أن المؤسسة ستفكر في جانب "المستهلك" وتضع جملة من المحفزات على الاستهلاك (سعر، نوعية، كمية...)؛ لكن ستصطدم سياستها بـ: "قيد الميزانية (أو الدخل)".

ف02: إذن هذا الأمر يقود المؤسسة إلى التفكير في طريقة ترفع λ من قيد الميزانية لزيادة حجم الاستهلاك (الكمية المطلوبة) لتعظيم ربحها؛ هنا يظهر أمرا آخر يطرح نفسه وهو قضية الفروق الكبيرة في الدخل التي من الممكن أن تقود إلى صراع طبقي، الذي قد يقود إلى أزمة؛ إذن ليس لديها حل غير عملية "إعادة توزيع الدخل" عن طريق طرف ثالث هو موجود أصلا ألا وهو "الدولة".

منه تصبح النسبة (/) مبررة؛ أي حجم "الضرائب" نسبة لـ: "الربح الإجمالي".

3-2- العلاقة بين الضريبة والربح في معادلة التوازن الاقتصادي (ـ):

أ- دور الدولة في التوازن الاقتصادي:

«يقدم فشل السوق أساس منطقي قوي لتدخل الدولة»²⁰.

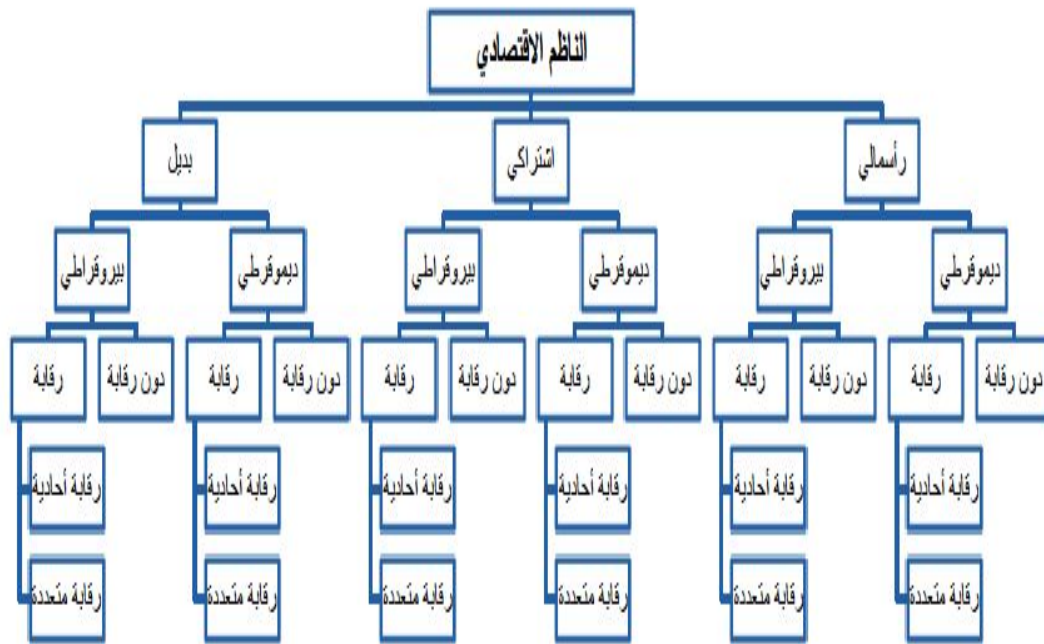
إن قصد آدم سميث من مقولته "دع الأفراد تعمل" هو تفجير الطاقات الإنتاجية للأفراد، بمحفز المصلحة الخاصة والربح، لكن المشكلة في هذه المقولة هو سوء استخدامها الناتج عن الفهم الخاطئ لها؛ لأنه في بعض الأحيان تستعمل كذريعة لـ: "الفساد" في الاقتصاد والمجتمع لما يبتغي الفرد الكسب غير الشرعي متحججا بالمصلحة الخاصة ويتعدى بذلك على المصلحة العامة؛ الدول النامية خير دليل على ذلك أين السلطة تعمل

على تحرير الرأسماليين الوحشيين وقهر واضطهاد الأفراد الذين لا يملكون لا رأسمال ولا سلطة. السياسة والفساد وجهان لعملة واحدة تعرف اقتصاديا بـ: "البيروقراطية الاقتصادية"، فصلنا السياسة عن الفساد على الرغم من أن الفساد يمكن أن يمس السياسة فينتج ما يسمى "الفساد السياسي" أو "نظام سياسي فاسد" وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع أخطر من تأثير السياسة لوحدها (تدخل الدولة)؛ وقد قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في القضاء على معظم الفساد الاقتصادي، وتقليص الأثر السياسي على الاقتصاد، وهو ما ضمن لها بعض الاستقرار والتوازن الاقتصادي (الفكر التحرري)؛ هنا يندر لأذهننا مصطلح طفق إلى السطح في السنوات الأخيرة وهو "الحوكمة" (موضوع جائزة نوبل لعام 2009 م)، فـ: "الحوكمة" أو الحكم الراشد هو سلاح لمواجهة الفساد السياسي والاقتصادي معا.

فحالة اليابان تعد من أهم الأمثلة أيضا؛ والتي توضح أثر السياسة وعدم استقرار النظام السياسي على الاقتصاد، هذا النظام السياسي كان سببا في الكثير من الأزمات التي أصابت "اليابان" إضافة لعرقلة مسيرة التطور الاقتصادي بما يوافق قدرات "اليابان" المهولة²¹.

على كلٍ الوضع في "الجزائر" لا يختلف عن معظم الدول العربية وهو الوقوع بين سندان "الاشتراكية" ومطرقة "الرأسمالية"؛ نفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة وإشكالية الرأسمالية المالية.

ب- دور الدولة في تحديد آلية عمل النظام الاقتصادي:



تحدد الدولة نوع النظام أيضا (رأسمالي، اشتراكي، بديل)، كونه ديمقراطي أو بيروقراطي، وآليات الرقابة فيه.

فكرة (الديموقراطية، البيروقراطية): جاءت من مدرسة الخيارات الاجتماعية؛ التي قدمت هذا الطرح وفصلت فيه.

الرقابة المتعددة تقصد ١ استحداث عددا من الهيئات الرقابية المستقلة (مثل: لجنة حماية المستهلك، لجنة مراقبة الاستثمار؛ المنظمات غير الحكومية...) وهنا نطبق نظريتي "الضبط" و"التقنين" (*règlementation et régulation*).
الرقابة الأحادية تقصد ١ رقابة الدولة فقط.

3-3- الفائدة ورأس المال (التوازن في السوق المالي) (-) و(-):

«قد تجعل النقود العالم الاقتصادي يدور حول نفسه، ولكنها وسيلة وليست غاية...»²².

أ- رأس المال:

عرف "ليون فالرأس" "رأس المال السلعي" على أنه جميع أشكال الثروة الاجتماعية التي لا تحتلك من أول استعمال لها؛ بمعنى آخر أنه كان يضع في ذهنه مفهوم "السلع الدائمة"؛ وكان يرى أيضا أن "رأس المال السلعي" يمر بثلاث مراحل منتجا ثلاث أنواع من رأس المال. كما يلي:

- (1) السلعة في حد ذاتها؛
- (2) الخدمة بأنواعها؛
- (3) القيمة النقدية لكل عنصر.

(1) السلعة في حد ذاتها	(2) الخدمة بأنواعها	(3) القيمة النقدية لكل عنصر
الأرض (كرأس مال)	خدمات الأرض	الريع
الرأس مال البشري	العمل	الاجر
الرأس مال السلعي	الرأس مال الخدمات	الفائدة

المصدر: DAAL and JOLINK²³; p:42/

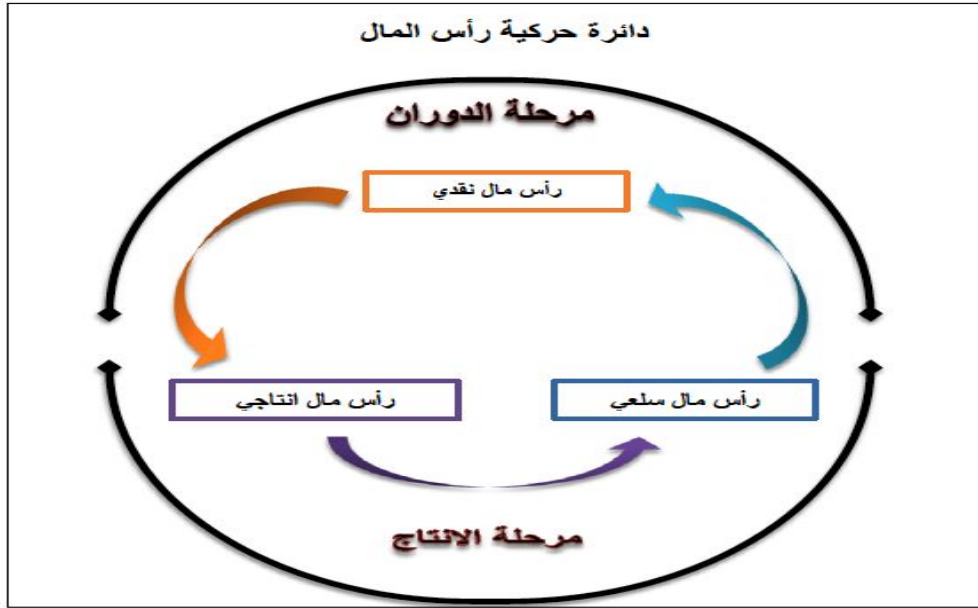
ب- الربح:

- ✓ الربح = الإيراد مطروح منه الكلفة²⁴؛
- ✓ الربح = سعر رأس المال²⁵؛
- ✓ الربح = عائد للتضحية والإنتاجية عبر الزمن²⁶؛
- ✓ الربح = استيلاء على الفوائض، الطرح النيوكلاسيكي²⁷.

ج- طرح ماركس فيما يخص دوران رأس المال:

"ماركس" حاجج على أن فائض القيمة هو نتاج فائض العمل غير مدفوع ثمنه؛ كما أنه عبارة (فائض القيمة)

عن إنتاج السلع المادية (أي القابلة للتبادل)؛ كما يوضح "بيار جالي" Pierre JALEE ذلك في مخطط دوران رأس المال (mouvement circulatoire du capitale)²⁸:



✓ **مرحلة الإنتاج:** يتم فيها تحويل رأس المال الإنتاجي إلى رأس مال سلعي وتتم داخل المصنع.

✓ **مرحلة الدوران:** والتي يتم فيها تحويل رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي وتتم خارج المصنع.

نلاحظ هنا أن "جالي" محللاً للفكر الماركسي، وفق إلى حد كبير في تحديد أنواع رأس المال والعلاقة بين هذه الأنواع، كما أن هذا المخطط المقدم من طرفه يمكن أن يحدد بدقة أين يمكن أن يحدث الخلل المسبب لحالة "الانكماش" أو "التضخم" (الأزمة).

كما أن المرجح أن معظم الأزمات تحدث في مرحلة الدوران، عندما تقوم "المضاربة" بخلخلة التوازن وفي علاقة تحويل "رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي"، فيؤثر ذلك على دائرة الإنتاج عندما نريد تحويل "رأس المال النقدي إلى رأس مال إنتاجي" ومنه تحدث الأزمة (بتعبير آخر عدم التوازن بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية)؛ وهو ما يقودنا إلى استنتاج بالغ الأهمية وهو أن: الأزمة تحدث عندما نسيء تقدير القيمة وتوزيعها.

إذن إذا كان سبب فشل الرأسمالية في الدول النامية يعود إلى عدم قدرتها على إكمال عملية تراكم رأس المال، فالرأسمالي يلجأ أو يسعى إلى الاحتفاظ بالثروة في شكلها النقدي، وربما بسبب عدم الاستقرار السياسي (الدول النامية) فإن الرأسمالي سيلجأ إلى تحويل فوائض الأرباح إلى الخارج دون استثمارها (مغامرة ومخاطر إذا فكر في استثمارها محلياً)، مع ذلك نلاحظ أنه نفس الشيء يحدث في الدول المتقدمة وهو مع ما يعرف بـ: "الرأسمالية المالية"؛ حيث أصبحت رؤوس الأموال تنتقل بشكلها النقدي (في شكلها السائل) دون

استثمارها بالشكل الذي يجب مما ينجر عنه تراكما في رأس المال النقدي وليس السلعي (ثروة نقدية) مسببا أو جارا معه تضخما نقديا وليس تراكما في رأس المال؛ حتى أن الأرباح المحققة ليست أرباحا حقيقية بل نقدية ناتجة عن المضاربة (لعبة صفرية)؛ بدل أن تكون فيه أرباح حقيقية ناتجة عن تراكم رأس المال السلعي (أين لا تصبح اللعبة صفرية فهناك دائما قيمة مضافة موزعة على عناصر الإنتاج).

د- الحل المقترح:

النسبتان (—) و(—) ربما ينظر إليهما البعض على أنهما هامش الربح بكل بساطة، لكنهما تحملان مدلولاً اقتصادياً أكثر تعقيداً من ذلك، ولنرى المثالين التوضيحين التاليين:

مثال 01: استثمار في شكل بناء مؤسسة (رأس مال سلعي).

مثال 02: استثمار في شراء ورقة مالية (رأس مال نقدي).

الأرباح المحصلة من الاستثمارين:

من المثال 01: ومن النسبة (—):

العوائد المحصلة = مجموع الأرباح المحصلة $\sum RD$ حيث P الربح المحقق في السنة 1.

لما:

تراكم رأس المال وهو أمر طبيعي.

من المثال 02: ومن النسبة (—):

العوائد المحصلة = مجموع العوائد المحصلة $\sum P$ حيث الفائدة المحصلة من عملية البيع 1.

لما:

تحدث الأزمة لأن ذلك معناه تضخم مالي غير مرغوب؛ إذن يجب المحافظة على العلاقة التالية:

هنا تجنبنا التضخم لكن لن يكون فيه تراكم لرأس المال الحقيقي.

فيما يخص الأسواق المالية (الرأسمالية المالية) فإن النسبة الأساسية تكون / حيث:

: الفائدة (النقدية).

: الأصل المالي (الورقة المالية: سند، سهم...).

تعتبر النسبتان (-) و (-) أهم مساهمتين لهذا النموذج في حل الأزمات المالية، كما تعتبران "الجهاز الماص للصدمات" الخاص بالأزمات المالية؛ لذا تحتاجان إلى تحليل واهتمام كبير "إضافة إلى نموذج "بيار جالي" الذي يمكن أن نحدد من خلاله موطن ووقت التدخل لإصلاح الاختلالات بطريقة استباقية تمنع حدوث الأزمات. مما سبق نستخلص أنه يجب أن تكون هذه "النسب" "الجهاز الماص للصدمات المالية"، حيث ينبغي أن تكون مرنة وتتغير لمص الصدمات.

نتيجة: تعتبر النسب المشار إليها في هذا المقال، والتوازن بين النسب: التركيبة المثالية لعناصر الإنتاج، التي تحقق التوازن الاقتصادي والرقى الاجتماعي والحفاظ على البيئة.

فالنسب ما هي إلا التوازن بين عناصر الإنتاج والعوائد مدف إنشاء نظام اقتصادي قادر على التنمية الشاملة المستدامة بأبعادها الثلاث (الاقتصاد، الاجتماع، والبيئة)، كالمركب الكيميائي تجتمع فيه العناصر الكيميائية مكونة دواء (كل مركب) من شأنه أن يشفي المريض.

خلاصة:

قدمنا في هذا المقال تصورا جديدا لـ: "التوازن الاقتصادي" بشكليه (النظري والرياضي) لتبقى مسألة آلية تطبيقه على أرض الواقع والتي تحتاج كما هائلا من البيانات الاقتصادية الدقيقة والصحيحة، حتى يتم تصحيحه وإخراجه في شكل أكثر محاكاة للواقع.

والشيء الأساسي الذي نشد إليه الانتباه هو "الفكرة" في حد ذاتها وهي فكرة: ضرورة البحث عن تصور صحيح لـ: "التوازن الاقتصادي" الذي يمنع حدوث الأزمات ويسمح بتنمية مستدامة شاملة؛ والذي نتوقعه أن يكون في النسب التي تحكم تعبئة الموارد (عناصر الإنتاج) وتوزيع العوائد منها.

فمساهمة عناصر الإنتاج بنسب متوازنة يضمن التعبئة المثلى للموارد، والتوزيع الأمثل للعادات من عناصر الإنتاج على هذه الأخيرة بالنسب المثلى - حسب مساهمة كل عنصر وأهميته - يضمن عدالة التوزيع؛ وكلهما يضمنان تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية).

المراجع والهوامش

¹François QUESNAY: من مواليد عام 1694 م، بفرساي-فرنسا، توفي عام 1774 م، (مؤسس المدرسة الطبيعية).

²الحمادي علي مجيد، (2010)، "نموذج جديد للتوازن الاقتصادي"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 60.

³Antoine Augustin COURNOT: من مواليد عام 1801 م، بجراي-فرنسا، توفي عام 1877 م، (صاحب

("L'Économie et la Société").

⁴Ahmed SILEM, Jean-Marie ALBERTINI, Jacques BICHOT, Bernard BOIS, (Collectif), (2006), *Lexique Economique*, Dalloz-Sirey- 9e édition, France, PP : 244-245.
⁵Léon WALRAS: من مواليد عام 1834 م، إفرؤ-فرنسا، توفي عام 1910 م، (صاحب التوازن العام).
⁶الحمادي علي مجيد، مرجع سابق، ص ص: 88-84.

⁷Ahmed SILEM, et Autre, Op.cit. P : 708.

⁸Wassily LEONTIEF: من مواليد عام 1905 م، بروسيا؛ توفي عام 1999 م، (حائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام 1973 م؛ صاحب: "Leontief input-output model").
⁹الحمادي علي مجيد، مرجع سابق، ص: 93.

¹⁰Review Of Economics And Statistics

¹¹Ahmed SILEM, et Autre, Op.cit. PP: 469-470.

¹²Ahmed SILEM, et Autre, Op.cit. PP : 320-321.

¹³"2 DEĞİŞİM YÖNÜ"؛ في كتابه الشهير "ad Kāfī" قدم تحليل حدي لعوامل الإنتاج وعوائدها، وقد توصل إلى مجموعة من النسب المهمة.

¹⁴سامويلسون بول. أ، نوردهاوس وليام. د، (2006)، ترجمة: هشام عبدالله، مراجعة: أسامة الدباغ، "ad Kāfī"، الطبعة الثانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 م، ص: 38.

¹⁵- Bernard DRUGMAN, (1979), *Etat, Capital et Saleraït*, thèse doctorat.

-Carlo BENETTI, Jean CARTELIER, (1980), *Marchands, Saleraït et Capitalistes*.

-Michèl BEAUD, (1982), *Le Socialisme A L'épreuve De L'histoire*.

¹⁶KOZLOV, Genrikh Abramovich, (1977), *Political Economy: Socialism*, URSS Academy of sciences, Moscow -progress publishers, URSS, PP: 95.

¹⁷Dennis W. Carlton (Auteur), (2008), Jeffrey M. Perloff (Auteur), Fabrice Mazerolle (Traduction), *Economie industrielle*, 2e édition, France, PP : 87.

¹⁸قمنا بتبني فكرة "B ü Z" (التوازنات الجزئية تقود إلى التوازن العام)؛ ثم عبرنا عنها بنموذج واحد.

¹⁹كروجمانبول، (2007)، ترجمة: رانيا محمد عبد اللطيف، "Hü Kāfī ü Jü Zü Māfī"، الطبعة الأولى، الدراسات الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص: 35.

²⁰كروجمان بول، مرجع سابق، ص: 217.

²¹«... Si son économie fait face à de lourds défis (absence de leadership politique ...) ... Une forte volonté politique et un regain de confiance pourraient permettre le retour d'une croissance modérée mais durable...». [Claude Meyer, (2010), *L'économie japonaise : miroir de notre futur?* Presses de Sciences Po, France, p : 101].

²²كروجمان بول، مرجع سابق، ص: 217.

²³J. Van DAAL, Albert JOLINK, (2006), *The Equilibrium Economics of Léon Walras*, this edition published in the Taylor & Francis e-Library.

²⁴جرين فرانسيس، ونور بيتر، (1987)، ترجمة: نعمان كفاي، "Hü Kāfī ü Jü Zü Māfī"، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، ص: 93.

²⁵جرينفرانسيس؛ ونور بيتر؛ نفس المرجع؛ ص: 93.

²⁶جرينفرانسيس؛ ونور بيتر؛ نفس المرجع؛ ص: 96.

²⁷جرين فرانسيس؛ ونور بيتر؛ نفس المرجع؛ ص: 98.

²⁸Pierre JALÉE, (1974), *L'exploitation Capitaliste Initiation Au Marxiste*, FM/ petite collection Maspero, France, P : 42.